في الاصح وما سوى ذلك فحق لمن
تبقى اليه قد ركفايه ولو مستحقا
من ملك في الاصح لاكن يأثم البدا
خل الاباذن ولا هو حد على وجه
بطر باب القسمه فصل شرط في الصحه
حضور المالكين او نائبهم او حاك
تهم الا في المكيل والموزون وتقويم
المختلف وتقدير المستوي ومصر
لنصيب الى المالك او المنصوب الا بين
وتشيع المرافق على وجه لا يطرأ ب
الشركين حسب الامكان وان لا
تناول تركة مستغرقا بالدين و
في الاجباد توفيه النصيب من ا
الجنس لا في المهايه وان لا تشبعها

قسمه

قسمه الا بالمراضاه فيهما فصل وهي في
المختلوكل البيع وفي الرد بكل الخيارة والر
جوع بالمستحق ولحقوق الاجازه ولحزم
مقتضى الربا وفي المستوي اقرانه فصل
ولا يجابوا ن عم ضرها ولا رجوع ان
فعلوفي ان عم نفعها او صلبها المنتفع
اجيبوا ويكفي قسام وعدلان والاجر
على الحصص وبها يا ما تقوم ولحصص كل
جنس في الاجناس وان تعدد للطر
وره او الصلاح واذا حلفوا فاختلفت
الانصبا في ارض اجرجا الاسم على الجزء
والا فتخيير ولا يدخل حق على لم يذكر
فيسقا كما كان ومنه البذر والدفيز
ولا قسم النوع دون الاصل ولا الثابت دون
المنبت والعكس الا بشرط القطع